

رفع الدعم عن المشتقات مغامرة خطيرة



بقلم / عبده محمد الجندي

الحكومة أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار الاقتصادي بسبب التجنيد والتوظيف والترقيات والصفريات بخلفية حزبية

استثمارية مدرة للدخل ومفيدة لخلق الوظائف الجديدة ولاهي وضعت الانسان المناسب في المكان المناسب ولاهي طبقت مبدأ الثواب والعقاب على العاملين في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.. ولاهي رشدت الانفاق واوجدت مؤسسات اقتصادية ووفرت ماتحتاجه البلاد من مقومات الامن والاستقرار المساعد على جلب الاستثمارات وجذب السياحة في اجواء تنموية مشجعة للانشغال بالتنمية الوطنية والعربية والاجنبية، واذا بها تستيقظ فجأة وقد وجدت نفسها امام عجز في الموازنة يهدد بوقوع الكارثة مالم تلجأ لرفع ماتبقى من الدعم الحكومي للمشتقات النفطية التي تربطها بالشعب فلا تجد وسيلة سوى الاستجابة لنصائح البنك الدولي وصندوق النقد في رفع الدعم عن المشتقات النفطية لتوفير ماهي بحاجة اليه من المال مهما كانت عواقبه وخيمة..

الشعب المطحون الذي اصبح في اغليبيته بحاجة الى المساعدات الانسانية من الدول المانحة..

مبررات رفع الدعم مغامرة كارثية تحمل الكثير من الأخطار

وتلك هي المحصلة السلبية لحكومة حزبية غير اقتصادية لا تعرف سوى المحاصصة وتقاسم الوظائف وبذخ الانفاق المالي دون وعي لما يترتب عليه من ممارسات يتضرر منها الشعب ولايستفيد منها سوى قلة من السياسيين الفاسدين والمفسدين، لذلك بدأت المعارضة تطالب القيادة السياسية بتغيير هذه الحكومة الفاسدة بحكومة كفاءات اقتصادية تكنولوجية قادرة على اخراج البلاد من ازمته الاقتصادية الطاحنة التي دخلت الى كل بيت وقضت على الغلبة المسحوقة والمطحونة، حياة أسوأ من الموت بكل ماتعنيه الكلمة من معانٍ مخيفة ومدمرة للامن والاستقرار..

اقول ذلك وانا على يقين ان الحكومة التي لا تستطيع ان تبحث لها عن موارد واستثمارات اقتصادية تلي مالدتها من الخطط والبرامج الهادفة الى رفع مستوى الشعب من الناحية المعيشية والخدمية والانتاجية، لايمكن لها ان تكون قادرة على توفير ماهي بحاجة اليه

لهم القيام به في ظروف افضل من هذه الظروف من الاعتصامات والمظاهرات والاضرابات الفوضوية التي قد تضيق بؤساً الى بؤس ومعاناة الى معاناة وفقراً الى فقر مهما كانت المبررات التي سيتم اخراجها لقتناع الشعب لاسيما وان قطاع رجال المال والأعمال هو صاحب المقترح المقدم لرئيس الجمهورية في لقائهم الاخير معه، لانهم لا يريدون الاسهام في دعم الدولة بزيادة ما عليهم من الضرائب لان الاسهل لهم إلغاء العبء على هذا الشعب الصامد والصابر بوجه التحديات الاقتصادية التي تجاوزت كل مافي القواميس من الحلول المعقولة.

حكومة الوفاق التي افتتحت عهداً بجرعة ليست بسيطة من رفع الدعم عن المشتقات النفطية حصرت دورها في نطاق الصرف لهذه العائدات على ما لديها من الامتيازات بدلاً من صرفها في مجالات استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني استجابة لما خلفها من قيادات حزبية لاحدود لما لديها من الاطماع المادية حيث لا تضطر لتغييرها، أي انها تشتري مواقعها السياسية بالمال العام وبالاستجابة لمطالب التوظيف والتجنيد ومنح الدرجات المالية وصرف الرتب والنياشين العسكرية والتعويضات المبالغ فيها لشراء الولاءات وشراء المواقع القيادية لمن لا تتوافر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية ولمن لا يستطيعون توفير الادارة الاقتصادية السليمة لمؤسسات الدولة المختلفة، فنجدها لذلك قد حصرت تفكيرها في نطاق المعالجات المرتجلة ذات الحلول السهلة التي اساءت استخدام العائدات الكبيرة لرفع الدعم في نفقات استهلاكية وترفية.. بالإضافة الى سوء استخدام ما حصلت عليه من القروض والمساعدات الخارجية في مراضاة سياسية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الازمات السياسية، فإذا بها تكتشف بعد حين من الوقت ان عائدات الدعم الناتجة عن الجرعة السابقة قد اهدرت في موازونات ضخمة من النفقات الجارية على شلة من المتنفذين الى درجة لم تعد توفر ماهي بحاجة اليه من المال لتغطية عجز الموازنة والمحافظة على القيمة كقبات القيمة الشرائية للعملات الصعبة دون دراسة لما بعدها من الاخطار والكوارث المحتملة، لاهي رفعت شعار اصلاح الفساد ولاهي ضغطت على ماتنفقه من المصروفات الترفيحية غير الاقتصادية ولاهي اوقفت ما تحتاجه احزابها من التوظيف والتجنيد ولاهي اوجدت مشروعات

والديمقراطية والعدالة ومن لا حياة له لا يمكن ان يستمتع بالحرية من حيث هي سلسلة من الحقوق والواجبات التي تمنح الحياة ماهي بحاجة اليه من الحيوية المادية والمعنوية القائمة على توازن الحق والواجب الديمقراطي والعدالة المرسخة لقيم الشراكة الحقيقية في السلطة والثروة.

لقد ان الأوان للقول السياسي والحزبي ان تقدم الاقتصاد على السياسة بدلاً من معالجة الاوضاع بالمزايدات والمكاييد والازمات التي تقدم السياسة على غيرها لان الاقتصاد يوفر البنية التحتية المستقرة للسياسة بقدر معقول من الموضوعية والمسئولية في التعامل الناجح مع الاختلاف والاتفاق في سياق التعدد والتنوع وما يوجبه من سباق المنافسة على التفوق في الابداع والانتاج.. نواب الشعب الذين اصعقتهم المفاجأة وهم يقلبون مرارة الخيارات المطروحة وجدوا انفسهم فجأة امام الخيار الرابع المتمثل برفع الدعم عن المشتقات النفطية وأثر ذلك على مالدتهم من الدواير الانتخابية التي لن

وزير المالية يسعى من الجرعة لدق إسفين بين النواب وناخبهم

تتقبل منهم بأي حال من الأحوال هذا الخيار الذي اطلق عليه مصطلح الجرعة القاتلة للحياة وللحرية ولديمقراطية والعدالة، لان نواب الشعب بقبولهم هذا النوع من المعالجات الصعبة يضعون انفسهم امام ما لا حاجة لهم به من حواجز الكراهية وفقدان الثقة التي قد تحول بينهم وبين ماهم بحاجة اليه في المستقبل من تجديد للثقة الكفيلة بإعادتهم الى مواقعهم البرلمانية.

أي أنهم بقبولهم مطلب الحكومة وبموافقتهم على رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية يرغمون ناخبهم على تحمل الاعباء الجديدة بشراء هذه السلع المهمة بمبالغ مضاعفة مرات عدة في وقت لم يعد لديهم فيه قدرة مالية على تحمل هذه الاعباء المالية الجديدة التي لم تكن موضوعة في الحسبان وما توجبه من الاعباء.

إنها فعلاً مشكلة معقدة سوف تدفع الملايين من الباحثين عن المساعدات الانسانية الى فقدان صوابهم وانفلات مالدتهم من ارادات غاضبة قد تدفعهم للخروج الى الشوارع والعودة الى ماسبق

وتؤكد ايضاً فشل الحكومة في تحقيق ما وعدت به من اصلاحات ومنجزات اقتصادية من خلال الخيارات الاربعة التي وردت على لسان وزير المالية امام نواب الشعب في محاولة للحصول على موافقتهم على رفع الدعم عن المشتقات النفطية باعتباره الممكن الوحيد من بين الخيارات الاربعة التالية :

1- الخيار الأول إلغاء المبالغ المخصصة للاستثمار وتحويلها الى نفقات جارية ومعنى ذلك ان الحكومة لا تستطيع سوى صرف المرتبات.

2- الخيار الثاني تغطية العجز عن طريق الدعم الخارجي وذلك من الامور المستحيلة لان الدول الداعمة ترفض هذا النوع من الدعم.

3- الخيار الثالث تغطية العجز عن طريق طبع الأوراق المالية دون غطاء، وتلك مغامرة سوف تؤدي الى هبوط القيمة الشرائية للعملة ورفع الاسعار بصورة جنونية.

4- الخيار الرابع هو رفع الدعم عن المشتقات النفطية وذلك هو الممكن الوحيد الذي سيجعل الشعب يخرج عن بكرهه بوجه الحكومة.

وهكذا يتضح من الخيارات الاربعة ان الجديد في موازنة حكومة الوفاق الوطني قد أوصل البلد الى حافة الهاوية المهددة بالانهيار الاقتصادي نتاج ما قامت به من مبالغة في النفقات الخيالية على التسويات والمصروفات الخاصة ذات الصلة بالامور الحزبية وما حدث من عمليات التوظيف والتجنيد والترقيات والصفريات والسفريات والتعويضات.. الخ، التي اثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، ناهيك عن تفشي المظاهر المخيفة والمروعة للفساد المالي والاداري التي أثرت الى حد كبير على الموارد المالية اليرادية للدولة.

اعود فأقول ان ماوصلت اليه الاوضاع الاقتصادية من اختلالات غير متوقعة في العهد الجديد بمثابة اعادة الاعتبار للحكومات المؤتمرية السابقة التي تعرضت لعملية تشويه اتهامية مبالغ فيها حولت الى ايجابيات الى سلبيات من خلال خطابات سياسية واعلامية حزبية ممنهجة ومنظمة وكيدية حولت الحق الى باطل والباطل الى حق ووعدت الشعب بجنة عدن بعد وصولها الى السلطة، وبعد ذلك حولت الحياة الى جحيم وجعلت ماكان افضل مما هو كائن والماضي افضل من الحاضر والمستقبل.. الذي شهد زيادة مضطردة للفقر والتجهيل والمرض والظلم والفساد في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والامنية.. الخ.

اقول ذلك واقصد به ان الاقتصاد عصب الحياة يفترض بنا ان نقدمه على السياسة لان الاقتصاد هو الحياة، والسياسة والصحافة هي الحرية

القيادي المؤتمري الحميدي ينجو من اغتيال بالمخادر باب



تعرض القيادي المؤتمري الشيخ فيصل هبة الحميدي لمحاولة اغتيال - مساء السبت- في منطقة الدليل مديرية المخادر محافظة إب، حين قامت مجموعة مسلحة بإطلاق الرصاص عليه في طريق صنعاء- إب عند عودته إلى منزله الكائن وسط مدينة إب.

وأفاد مصدر بمحافظة إب لـ (المؤتمرن) بأن القيادي المؤتمري الشيخ فيصل الحميدي لم يصب بأذى.

وحمل المصدر الأجهزة الأمنية بالمحافظة مسؤولية ما تعرض له القيادي المؤتمري الشيخ الحميدي، مطالباً تلك الجهات سرعة القيام بدورها والقبض على المعتدين وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

قيادي بالحراك يكشف عن معسكر لعناصر إرهابية في عدن

اتهم القيادي في الحراك الجنوبي، حسين زيد بن يحيى، حزب التجمع اليمني للإصلاح، بالضلوع مع القاعدة في الهجوم على المنطقة العسكرية الرابعة.

وطالب زيد بخل هذا الحزب التابع لجماعة الإخوان، بحسب ما نقلت عنه صحيفة "السياسة" الكويتية وقال: إن "عناصر القاعدة" وكل القوى التكفيرية يمثلون الذراع العسكري لتنظيم "الإخوان"، وهم موجودون في الجنوب منذ العام 1994، مشيراً إلى أن هناك 15 ألف شخص من القوى التكفيرية السلفية في منطقة الفيوش قرب عدن ولهم معسكرهم الخاص وتدريباتهم وكل الإرهابيين والجهاديين في الجنوب يتخرجون من ذلك المعسكر.

وتابع: لذا فنحن ندعو إلى حل حزب "الإصلاح" وحظر نشاطه ونشاط كل حزب يسير على نهجه، لان هذا الحزب يمثل الأساس الفكري للإرهاب.

واعتبر أن "الهجوم على المنطقة العسكرية الرابعة درس يدعو قوى الحراك الجنوبي السلمي إلى الشراكة مع الرئيس هادي والمجتمع الدولي في الحرب على الإرهاب، باعتباره أنه يمثل قاسماً مشتركاً للجنوبيين والرئيس هادي والمجتمع الدولي".

متطرفون يطلقون النار على منزل القيادي المراني

تعرض منزل الشيخ قناف علي أحمد المراني عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، لإطلاق النار من قبل عناصر متطرفة في حي النهضة جوار جامعة الإيمان مساء الجمعة.

وأوضح الشيخ قناف في تصريح لـ «الميثاق» أن عناصر أقدمت على اطلاق وابل من الرصاص على منزله ما أثار الملع والرعب داخل سكان الحارة وبين الأطفال والنساء، مشيراً إلى أنه لا توجد لديه خلافات مع أحد.. غير مستبعد أن يكون وراء الاعتداء، دوافع سياسية.

وقال: لقد قمت بإبلاغ الجهات الأمنية عقب الاعتداء مباشرة وتحرك طقم للمنطقة ولم يتمكنوا من القبض على الجناة الذين لا ذوا بالفرار.

وطالب قناف الأجهزة الأمنية باتخاذ الاجراءات اللازمة وكشف العناصر التي تقف خلف الاعتداء، على منزله وتقدمهم للعدالة، معتبراً أي تسويق أو مباطلة تطاؤماً مع الجناة.